

تقرير

الجماعة: القرار السعودي «لا يعني أنني لست هـ

لا تتوانى الجماعة الإسلامية عن انتقاد حزب الله والمحسوبين عليه. مساء أمس، وصفت سرايا المقاومة بالعصابات المسلحة المعرّبة في شوارع صيدا. قبل ساعات، استقبلت موقوفي عبرا المفرج عنهم، داعية إلى لحظ الطرف الثالث الذي شارك في المعركة غير الجيش وجماعة أحمد الأسير. قبل وبعد ذلك، تؤكد أنها مع العيش المشترك وليست ضد الحزب وجمهوره



الحوت: لا
نقطع الحبال
مع أحد
(هيثم
الموسوي)

أماك خليل

أمام مقر «الجماعة الإسلامية»، في عائشة بكار، يحدث المرء نفسه: هل ستبدل الحال بعد أشهر إثر القرار السعودي والإماراتي بحظر حركة الإخوان المسلمين؟ لا يمكن إلا مقارنة حجم الإنفاق على المؤسسات والعناصر والنازحين السوريين مع التضيق على مصادر التمويل والدعم السياسي. الحركة عادية في المقر - المبنى الحديث ذي الطوابق الثمانية المخصص كل منها لإدارة من إدارات الجماعة الخدمية والدينية والإرشادية والسياسية والإذاعية. أمام المبنى عناصر أمن ومكعبات أسمنت وأسلاك حديدية، وفي مقابله موقف لسيارات شاغلي المبنى، اقتطع قسم منه للهيئة الطبية الإسلامية التي تسجل النازحين السوريين وتوزع المساعدات عليهم.

بعد التفتيش وتأمين الطريق، نضعد إلى ممثل الجماعة الأوحد في مجلس النواب، نائب بيروت عماد الحوت. يحافظ الأستاذ الجامعي على ابتسامته الهادئة وسط الإغصان الذي يهدد الحركات الإسلامية تحت مسميات محاربة الإرهاب والتكفير. يبدي استغرابه للقرار السعودي - الإماراتي بحظر جماعة الإخوان المسلمين التي تصنف الجماعة امتداداً عقائدياً لها. قرار هو الأول من نوعه منذ تأسيس الحركة المصرية. يذكر بان الملك فاروق حل الجماعة ولم يلغها أو يصنفها إرهابية. مهما كان نوع القرار، يستنير الحوت برد فعل مؤسس الإخوان حسن البنا حينما قال إن «سحب هويتي مني لا يعني أنني لست موجوداً». يرى أن القرار الخليجي يأتي «في إطار مخطط عام في المنطقة، وهناك من

أقنع حكام السعودية والإمارات بمعلومات مغلوطة، وبأن الإخوان يشكلون خطراً عليهم». مع ذلك، لا ترى الجماعة في لبنان أن «القرار المستنكر والمتسرع يستهدفها». يتفرغ الحوت بجماعته عن منطلق ارتباط الأحزاب بالدول سياسياً ومالياً. يقول إن «وجود الجماعة لبنانياً قائم على فكرة عقائدية. أما تمويلها فلا يعتمد على الدول، بل على تمويل ذاتي من أعضائها، وتستند في عملها إلى عدد كبير من المتطوعين». ليس لدى الحوت أو لدى زملائه هاجس إن لم يستحصل على تأشيرة إلى السعودية أو الإمارات أو مصر من الآن فصاعداً، ما دام الشأن الخارجي «لا يؤثر في فكر الجماعة وعلاقتها بالمواطن اللبناني».

تلك العلاقة لا تنشدها الجماعة مع المواطن فحسب، بل تهتم ببعض من يمثلها وفقاً لحساباتها السياسية. كانت لافتة زيارة وفد الجماعة برئاسة الحوت إلى البطريرك بشارة الراعي يوم الجمعة الفائت لتنهئته بوثيقة بركري. لا هم إن جاءت الزيارة متأخرة بعد حوالي شهر ونصف على إصدارها بسبب سفر الراعي. المهم أن الجماعة ليست ضيفاً غريباً أو ثقيلاً على الصرح البطريركي. يقول الحوت إن الوثيقة المارونية تشبه وثيقة الجماعة التي أصدرتها عام 2003 بعنوان «ميثاق العمل الإسلامي في لبنان»، ثم الرؤية السياسية في عام 2010. قبل الراعي التقت قيادة الجماعة في البقاع مع قيادة حركة أمل، وقبلهما جالت قياداتها في صيدا على مختلف الأفرقاء لطرح مبادرة توافقية جامعة، ثم شاركت في مسيرة التنظيم الشعبي الناصري وفاء لذكرى معروف سعد. هذه الحركة «ليست انفتاحاً

صدمة في طرابلس:
أين حزب الله؟

عبد الكافي الصمد

تلقى إسلاميو طرابلس بصدمة وذهول» الأمر الملكي السعودي الذي أدرج تنظيمات أصولية على لائحة الإرهاب. وأثيرت تساؤلات كثيرة حول أبعاد القرار وتوقيتته وأهدافه، «وكيف سنتعاطى بعد اليوم مع تنظيمي داعش والنصرة؟ وهل سنلاحق ونعاقب بتهم الإرهاب إذا خالفنا القرار؟»، بحسب بعض من تحدثت إليهم «الأخبار». ولم يخف هؤلاء الاستياء الشديد لدى معظم التنظيمات الإسلامية من استثناء الأمر الملكي حزب الله في لبنان من هذه اللائحة، علماً بأن الحزب اليوم على رأس قائمة أعداء المملكة.

مصادر سلفية مطلعة على كيفية تعاطي السعودية مع الإسلاميين خارجها قالت لـ«الأخبار» إن القرار السعودي «حاسم، ولا يمكن قراءته استناداً إلى تحليلات وحسابات سياسية، بل ينبغي التعاطي معه على أنه قرار كمي ينفذ، ونقطة على أول السطر». وأضافت أن القرار «لا يخرج عن مسار سلكته السعودية في الأشهر الأخيرة. وكان العارفون ببواطن الأمور يدركون أنه سيصل إلى هذا الحد، وربما أبعد، بعد الأمر الملكي

بدعوة السعوديين الذين يقاثلون في صفوف المنظمات المتطرفة في الخارج للعودة إلى الوطن، وبعد سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر». وأوضحت المصادر - المطلعة أيضاً على آلية اتخاذ القرار داخل النظام السعودي - أن القرار كان متوقفاً، وهو تأخر إلى ما بعد انتهاء بعض الترتيبات داخل الأسرة السعودية الحاكمة، وبعد تفاهم ضمني مع الولايات المتحدة التي لا يمكن الرياض أن تتخذ قراراً بهذا الحجم من دون تنسيق مسبق معها».

وتقول المصادر: «نصحننا كثيراً التنظيمات والحركات والوجوه الإسلامية في طرابلس، خصوصاً السلفية منها، إلا تذهب بعيداً في نشاطاتها، وأن تتعاطى بعقلانية وواقعية مع الأمور، لأنها ستكون أول من سيدفع الثمن عند حصول التسوية، أو لدى البحث عن كبش محرقة للخروج من الأزمة».

وتلفت المصادر السلفية إلى أن القرار أصدرته وزارة الداخلية وليس أي جهة سعودية أخرى، ما يشير إلى أن هذا الملف الأمني الضخم بات في عهدة وزير الداخلية محمد بن نايف، وإلى أن لبنان «معني مباشرة بهذا القرار، خصوصاً أن وزير العدل أشرف ريفي